

الْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ
طَرِيقَةُ عَمَلِيَّةٍ لِكِتَابَتِهِمَا

تَأَلَّفَ

د. عبد المحسن محمد الفهد

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

وقاضي استئناف بالمدينة المنورة

ح) عبد المحسن بن محمد القاسم ١٤٣٨هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القاسم، عبد المحسن بن محمد

الوصية والوقف - طريقة عملية لكتابتها. / عبد المحسن بن محمد القاسم.

الرياض، ١٤٣٨هـ

ص ١٥٢، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك: ٨-٥١٢٧-٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- الوصايا (فقه إسلامي) ٢- الوقف (فقه إسلامي) أ. العنوان

١٤٣٨/١٠١٣٢

ديوي ٩٠٠٩، ٢٥٣

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٠١٣٢

ردمك: ٨-٥١٢٧-٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ اللَّهَ قَضَى عَلَى عِبَادِهِ الْمَوْتَ، وَبِهِ تَنْقَطِعُ الْأَعْمَالُ، وَمِنْ
رَحْمَتِهِ سُبْحَانَهُ بِالْمُسْلِمِينَ أَنْ شَرَعَ لَهُمْ أَعْمَالًا تَجْرِي أُجُورُهَا بَعْدَ
مَمَاتِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ، وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِالْحَثِّ عَلَيْهِمَا
وَبَيَانِ أَحْكَامِهِمَا.

وَلِكُونَ الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ يُذَكِّرَانِ بِالْمَوْتِ أَنْصَرَفَ بَعْضُ النَّاسِ
عَنْهُمَا؛ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ يُقَرِّبُ الْأَجَلَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْسَتُهُ الدُّنْيَا عَنْهُمَا، أَوْ نَسِيَهُمَا وَلَمْ يَحْظِ بِمُذَكِّرٍ لَهُ
بِهِمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَقَّلُ عَنْ كِتَابَتِهِمَا.

وَجُلٌّ مَنْ يَكْتُبُ وَصِيَّتَهُ أَوْ وَقْفَهُ يَكْتُبُهُمَا خُفِيَّةً، فَيُظْهِرُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي
كِتَابَتِهِ جَهَالَةً فِيمَا أَوْصَى بِهِ أَوْ وَقَفَهُ، أَوْ يَكُونُ فِيهِمَا غُمُوضٌ وَلَبْسٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْعَبُ فِي تَدْوِينِ وَصِيَّتِهِ أَوْ تَأْسِيسِ وَقْفِهِ لَهُ،
وَلَكِنْ قَدْ يَقْصُرُ بِهِ عِلْمُهُ عَنْهُمَا فَيَمُوتُ قَبْلَ إِمْضَاءِ مُرَادِهِ وَإِثْبَاتِهِ.

وَتَرَكُ الْوَصِيَّةِ أَوْ الْوَقْفِ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا أَوْ نِسْيَانًا يُفْضِي إِلَى فَوَاتِ
صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ لِلْمُسْلِمِ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَقَدْ يَجْهَلُ وَرَثَتَهُ مَا يَمْلِكُهُ، فَلَمْ يَنْتَفِعْ
بِمَالِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ وَرَثَتُهُ.

وَعَوْنَا لِكُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى تَحْقِيقِ بُغْيَتِهِ فِي ذَلِكَ وَضَعْتُ هَذَا الْكِتَابَ،
وَسَمَّيْتُهُ: «الْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ، طَرِيقَةُ عَمَلِيَّةٌ لِكِتَابَتِهِمَا»، رَاعَيْتُ فِيهِ
الْوُضُوحَ، وَسُهُولَةَ الْعِبَارَةِ؛ لِيَنْتَفِعَ بِهِ الْجَمِيعُ، كَمَا ضَمَمْتُهُ نَمَازِجَ لِكِتَابَةِ
الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ، يَسْتَعِينُ بِهَا مَنْ شَاءَ بِنَزْعِهَا مِنَ الْكِتَابِ لِيَكْتُبَ وَصِيَّتَهُ
أَوْ وَقْفَهُ عَلَيْهَا.

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصًا لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ.
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

د. عبد الحسيب محمد الزبيدي

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف

وقاضي أئمة تفتان بالمدينة المنورة



أَوَّلًا: الوَصِيَّةُ



تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ

الْأَمْرَاضُ أَرْبَعَةٌ:

١ - مَنْ مَرَضَهُ يَسِيرٌ غَيْرٌ مَخُوفٍ - كَوَجَعِ سِنٍّ - ؛ فَتَصَرَّفُهُ نَافِذٌ كَالصَّحِيحِ.

٢ - مَنْ كَانَ مَرَضُهُ مُسْتَمِرًّا وَلَمْ يَقْطَعْهُ بِفِرَاشٍ - كَمَرَضِ الضَّغْطِ وَالسُّكْرِ - : فَهُوَ التَّصَرَّفُ بِكُلِّ مَالِهِ .

٣ - مَنْ كَانَ مَرَضُهُ مُسْتَمِرًّا وَقَطَعَهُ بِفِرَاشٍ - كَالْمُصَابِ بِجَلْطَةٍ فِي دِمَاغِهِ وَأَقْعَدْتُهُ - : فَلَيْسَ لَهُ التَّصَرَّفُ إِلَّا بِثُلْثِ مَالِهِ .

٤ - إِنْ كَانَ مَرَضُهُ مَخُوفًا - وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ نِسْبَةُ الْمَوْتِ إِلَيْهِ وَمَاتَ مِنْهُ ، كَمَرَضِ السَّرَطَانِ - : فَتَنْفُذُ تَصَرُّفَاتِهِ فِيمَا تَبَرَّعَ بِهِ بِالثُّلْثِ فَمَا دُونَهُ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ - لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا عَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ وَجَعِ أُسْتَدِّ بِهِ - فَقَالَ : «أَفْتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي قَالَ : لَا ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : **الثُّلْثُ ، وَالثُّلْثُ كَثِيرٌ**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَمُتْ مِنَ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ ، وَإِنَّمَا مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ غَيْرِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ : فَإِنَّ تَصَرُّفَاتِهِ صَحِيحَةٌ .

وَإِنْ عُوِيَ مِنْ مَرَضِهِ : فَتَصَرُّفَاتُهُ كَالصَّحِيحِ .

وَمَا زَادَ عَنِ الثُّلْثِ - فِي النُّوعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ - : يَنْفُذُ بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ .

وَلَا يَنْفُذُ فِيهِمَا تَبَرُّعُهُ لِوَارِثٍ بِشَيْءٍ ، إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ .

طَرِيقَةُ التَّصَرُّفِ بِالْمَالِ بَعْدَ الْمَوْتِ

يُتَصَرَّفُ بِمَالِ الْمَيِّتِ بِالْأُمُورِ الْآتِيَةِ مُرْتَبَةً الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ:

١ - يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ: ثَمَنُ كَفَنِهِ، وَأُجْرَةُ تَغْسِيلِهِ وَدَفْنِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ مُؤْنَةٍ تَجْهِيْزِهِ.

٢ - قَضَاءُ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ - كَالدَّيْنِ الَّذِي فِيهِ رَهْنٌ -.

٣ - قَضَاءُ الدُّيُونِ الْمُرْسَلَةِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ - كَالدُّيُونِ الَّتِي فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ بِلَا رَهْنٍ -، سِوَاءَ كَانَتْ لِلَّهِ كَالزَّكَاةِ، وَالْكَفَّارَةِ، أَمْ لِلْأَدَمِيِّ كَالْقَرْضِ، وَالْأُجْرَةِ، وَثَمَنِ الْمَبِيعِ.

٤ - إِخْرَاجُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ فَأَقْلَ لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ شَرْطُهُ إِذَا أَجَازَهُ الْوَرِثَةُ، وَمِثْلُهُ: الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ.

٥ - قِسْمَةُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ عَلَى الْوَرِثَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى - بَعْدَ

ذِكْرِ الْوَارِثِينَ - : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾.

حُكْمُ الْوَصِيَّةِ

الْوَصِيَّةُ لِعَةً: مَا أُخُوذَةُ مِنْ وَصِيَّتِ الشَّيْءِ إِذَا وَصَلْتُهُ، فَالْمُوصِي وَصَلَ مَا كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَأَصْطِلَاحًا: الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ - كَأَنْ يُوصِيَ إِلَى إِنْسَانٍ أَنْ يُعَسِّلَهُ إِذَا مَاتَ -، أَوْ بِالتَّبَرُّعِ بِالْمَالِ بَعْدَهُ - كَأَنْ يُوصِيَ بِإِخْرَاجِ ثُلْثِ مَالِهِ -.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ عَمَلَ الْمَيِّتِ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ، وَيَنْقَطِعُ تَجَدُّدُ الثَّوَابِ لَهُ، إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ سَبَبَهَا، فَإِنَّ الْوَلَدَ مِنْ كَسْبِهِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الَّذِي خَلَفَهُ مِنْ تَعْلِيمٍ أَوْ تَصْنِيفٍ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ وَهِيَ الْوَقْفُ»^(١).

وَتَحِبُّ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ ذِيُونٌ أَوْ حُقُوقٌ لَيْسَ عَلَيْهَا وَثَاقٌ تُشْبِهُهَا لِأَهْلِهَا؛ لِئَلَّا تَضِيعَ حُقُوقُ النَّاسِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْحُقُوقِ

(١) شرح صحيح مسلم ١١ / ٨٥.

مُتَعَيِّنٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا حَقُّ أَمْرِيءِ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ؛ إِلَّا وَوَصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مِنْ صَوَابِ الْأَمْرِ لِلْمَرْءِ أَلَّا تُفَارِقَهُ وَصِيَّتَهُ» (١).

(١) التَّوْبَةُ وَالتَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ لِقَوَامِ السُّنَّةِ ٣ / ٢٦٤.

شُرُوطُ الْوَصِيَّةِ

المَقْصِدُ مِنَ الْوَصِيَّةِ الْأَمْتِثَالُ لِمَا رَغِبَ فِيهِ الشَّرْعُ، وَالخُرُوجُ مِنْ حُقُوقِ الخَلْقِ، وَلِكَيْ يُحَقِّقَ العَبْدُ هَذَا المَطْلَبَ - لِيَنَالَ بِهِ الثَّوَابَ وَتَتَفَدَّ فِي القَضَاءِ الشَّرْعِيِّ - لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْوَصِيَّةُ غَيْرَ مُخَالَفَةٍ لِضَوَابِطِ الشَّارِعِ فِيهَا، وَذَلِكَ بِتَحْقِيقِ شُرُوطِ صِحَّتِهَا، وَهِيَ:

١ - أَنْ تَكُونَ فِي الثُّلْثِ فَمَا دُونَ.

٢ - أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ وَارِثٍ.

٣ - أَلَّا تَكُونَ فِي مَعْصِيَةٍ.

الإشهادُ على الوصية

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ الْمُسْلِمُ وَصِيَّتَهُ، وَيُشْهَدَ عَلَيْهَا شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ قَطْعاً لِلنِّزَاعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةً الْمَوْتِ نَحْسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِخَطِّهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَبِيهُ خَطُّهُ بِخَطِّ غَيْرِهِ، وَقَدْ لَا يَتَيَسَّرُ مَنْ يَعْرِفُهُ مِنَ الثَّقَاتِ.

وَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُ الْوَصِيَّةِ أَوْ تَحْرِيفُهَا، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْفِقِينَ * فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

مِنْ أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ

- ١ - يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ.
- ٢ - لَا تَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ كُلِّهَا - مِنْ دَيْنٍ، وَحَجٍّ، وَغَيْرِهِمَا -.
- ٣ - لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ لَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٤ - لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرَ مِنَ الثُّلْثِ لِغَيْرِ وَاْرِثٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ لَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الثُّلْثُ، وَالثُّلْثُ كَثِيرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٥ - وَقْتُ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ أَوْ بِالْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ؛ إِذَا مَاتَ الْمُوْرَثُ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ

- ١ - **الْوَصِيَّةُ**: لَا تَنْفُذُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ.
أَمَّا **الْوَقْفُ** فَيَعْمَلُ بِهِ فَوْرًا إِذَا كَانَ مُنْجَزًا.
- ٢ - **الْوَصِيَّةُ**: يَجُوزُ لِلْمُوصِي الرَّجُوعُ فِيهَا.
أَمَّا **الْوَقْفُ** فَلَا.
- ٣ - **الْوَصِيَّةُ**: لَا تَجُوزُ إِلَّا بِالثُّلْثِ فَأَقْلَ.
أَمَّا **الْوَقْفُ** فَإِنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ.
- ٤ - **الْوَصِيَّةُ**: لَا تَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ.
وَالْوَقْفُ يَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ.



صِغَةُ الوَصِيَّةِ
إِذَا كَانَ المَالُ قَلِيلاً



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا الْمُوصِي فَأَنَا الْمُوصِي
أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أُوصِي - مَنْ تَرَكَتُ مِنْ
أَهْلِي، وَذُرِّيَّتِي، وَسَائِرِ أَقَارِبِي - بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ،
وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ، وَالصَّبْرِ عَلَى
ذَلِكَ، وَأُوصِيهِمْ بِمِثْلِ مَا أُوصَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ ﷺ بِنَبِيِّ ﷻ إِنَّ
اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ. ❖

وَقَدْ أُوصِيْتُ أَنْ يُخْرَجَ ثُلُثُ مَالِي وَصِيَّةً لِي، وَمَصَارِفُهَا:

١ - حَجَّةٌ لِي وَعُمْرَةٌ.

٢ - أَضْحِيَّةٌ لِي وَلِوَالِدَيَّ.

٣ - الْمُتَبَقِّي يُصْرَفُ فِي أَوْجِهِ الْبِرِّ وَالْخَيْرَاتِ - مِنْ بِنَاءِ
الْمَسَاجِدِ، وَحَفْرِ الْأَبَارِ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ -، وَيُقَدَّمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالْوَصِيَّةُ عَلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ هُوَ
ثُمَّ مَنْ يَرَاهُ الْقَاضِي.

المُوصِي: التَّوْقِيعُ:

شَاهِدٌ: شَاهِدٌ:

التَّوْقِيعُ: التَّوْقِيعُ:



صِغَةُ الْوَصِيَّةِ
إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا الْمُوصِي

أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أُوصِي - مَنْ تَرَكَتُ مِنْ
أَهْلِي، وَذُرِّيَّتِي، وَسَائِرِ أَقَارِبِي - بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ،
وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ، وَالصَّبْرِ عَلَى
ذَلِكَ، وَأُوصِيهِمْ بِمِثْلِ مَا أُوصَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْنِي إِنْ
اللَّهُ أَصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ.

وَقَدْ أُوصِيْتُ بِأَنْ يُخْرَجَ ثُلُثُ مَالِي، وَيُشْتَرَى بِهِ عَقَارٌ، يَكُونُ وَصِيَّةً لِي.

وَمَصَارِفُ هَذَا الْعَقَارِ:

١ - يُصْرَفُ عَلَى الْعَقَارِ مِنْ غَلَّتِهِ: مَا يَحْتَاجُهُ لِبَقَاءِ أَصْلِهِ
وَصِيَانَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢ - ثُمَّ يَأْخُذُ الْوَصِيُّ عَلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ (٥٪) مِنْ غَلَّةِ الْعَقَارِ.

٣ - الْمُتَبَقِّي بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَلَّةِ الْعَقَارِ يُصْرَفُ كُلِّ عَامٍ فِيمَا يَلِي:

أ - حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ لِي فِي كُلِّ عَامٍ.

ب - أَضْحِيَّةٌ لِي، وَأَضْحِيَّةٌ أُخْرَى لِوَالِدَيَّ وَذُرِّيَّتِي.

ج - إِعَانَةُ الْفُقَرَاءِ، وَيُبْدَأُ بِأَقَارِبِي.

د - تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ،
وَحَفْرُ الْآبَارِ.

هـ - عُمُومٌ أَوْجُهُ الْبِرِّ وَالْخَيْرَاتِ، وَيُقَدَّمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ
وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالْوَصِيُّ عَلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ هُوَ ،
ثُمَّ مَنْ يَرَاهُ الْقَاضِي.

المُوصِي:

التَّوْقِيعُ:

شَاهِدٌ: شَاهِدٌ:

التَّوْقِيعُ: التَّوْقِيعُ:



صِيغَةُ الْوَصِيَّةِ
بِ (مَا لِي وَمَا عَلَيَّ مِنْ حُقُوقِ)





(أ)

أَمَلَاكِي



أَمْلاَكِي مِنَ الْأَمْوَالِ

مُقَدَّارُ الْمَالِ	أَسْمُ الْبَنْكِ	رَقْمُ الْحِسَابِ	مُلاحَظَاتٌ

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدٌ :

شَاهِدٌ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

أَمْلاكِي مِنَ الْعَقَارَاتِ

نوع العقار	مكانه	رقم الصك	ملاحظات

الموصي:

التوقيع:

شاهد:

شاهد:

التوقيع:

التوقيع:



(ب)
الدُّيُونُ



الدُّيُونُ الَّتِي لِي

الإِثْبَاتُ	التَّارِيخُ	مِقْدَارُ الْمَبْلَغِ	الِاسْمُ
	١٤ / / هـ		أَقْرَضْتُ
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		

..... الموصي:

..... التوقيع:

..... شاهد:

..... شاهد:

..... التوقيع:

..... التوقيع:

الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيَّ

التَّارِيحُ	مِقْدَارُ الْمَبْلَغِ	الِاسْمُ
١٤ / / هـ		أَفْرَضَنِي
١٤ / / هـ		

..... الموصي :

..... التوقيع :

..... شاهد :

..... شاهد :

..... التوقيع :

..... التوقيع :



(ج)
الْوَدَائِعُ



الْوَدَائِعُ الَّتِي لِي

الإثباتُ	نوعُ الوديعةِ	التَّاريخُ	الإسمُ
		١٤ / / هـ	أودعتُ عندَ
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

الْوَدَائِعُ الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهَا	نَوْعُ الْوَدِيْعَةِ	التَّارِيْحُ	الْإِسْمُ
		١٤ / / هـ	أَوْدَعٌ عِنْدِي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

..... الموصي:

..... التوقيع:

..... شاهد:

..... شاهد:

..... التوقيع:

..... التوقيع:



(د)

العَارِيَّةُ



العَوَارِي الَّتِي لِي

الإثباتُ	نوعُ العارِيَّةِ	التَّارِيخُ	الإسْمُ
		١٤ / / هـ	أَسْتَعَارَ مِنِّي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

الْعَوَارِي الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهَا	نَوْعُ الْعَارِيَّةِ	التَّارِيخُ	الإِسْمُ
		١٤ / / هـ	أَسْتَعْرْتُ مِنْ
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

..... الموصي:

..... التوقيع:

..... شاهد:

..... شاهد:

..... التوقيع:

..... التوقيع:



(هـ)

الرُّهُونُ



الرُّهُونُ الَّتِي لِي

الإثباتُ	نوعُ الرهنِ	التَّاريخُ	الإسمُ
		١٤ / / هـ	رَهْنَتْ عِنْدَ
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

الرُّهُونُ الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهُ	نَوْعُ الرَّهْنِ	التَّارِيخُ	الِاسْمُ
		١٤ / / هـ	رَهْنٌ عِنْدِي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

..... الموصي:

..... التوقيع:

..... شاهد:

..... شاهد:

..... التوقيع:

..... التوقيع:



ثَانِيًا: الْوَقْفُ



فَضْلُ الْوَقْفِ

أَعْمَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَصِيرَةٌ، وَقَلَّ مَنْ يَتَجَاوَزُ السَّبْعِينَ عَامًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إِلَى السَّبْعِينَ، وَأَقْلَهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ هِيَ ذُخْرُ الْعَبْدِ فِي الْآخِرَةِ، وَإِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مَا يَلْحَقُهُ مِنْ آثَارِ مَا عَمَلَهُ فِي حَيَاتِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ صَدَقَةٍ تَجْرِي لَهُ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالْمُسْلِمُ يَتَصَدَّقُ وَيُحْسِنُ فِي حَيَاتِهِ وَيُبَادِرُ إِلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَقَفَ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ انْتَفَعَ بِذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَبِذَلِكَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْحُسْنَيْنِ.

وَالْوَقْفُ قُرْبَةٌ لِلَّهِ أَرْشَدَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الْوَقْفِ

الْوَقْفُ لُغَةً: بِمَعْنَى الْحَبْسِ.

وَأَصْطِلَاحاً: تَحْبِيسُ الْأَصْلِ - أَي: بَقَاءُ الْعَيْنِ مِنْ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ - ، وَتَسْيِيلُ الْمَنْفَعَةِ - أَي: إِطْلَاقُهَا مِنْ غَلَّةٍ وَثَمَرَةٍ وَغَيْرِهِمَا فِي أَوْجِهٍ الْخَيْرِ - .

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْوَقْفِ مَا يَأْتِي:

١ - أَنْ يَكُونَ مَالِكُهُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ مَجْنُونٍ.

٢ - أَنْ يَكُونَ الْمَوْقُوفُ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا.

٣ - أَنْ يَكُونَ عَلَى بَرٍّ وَقُرْبَةٍ - كَالْمَسَاكِينِ، وَالْمَسَاجِدِ، وَالْأَقَارِبِ - .

٤ - أَنْ يَقِفَ نَاجِزًا، فَلَا يَصِحُّ مُوقَّتًا - مِثْلُ: «عِمَارَتِي هَذِهِ وَقْفٌ مُدَّةَ سَتَيْنِ» - ، وَلَا مُعَلَّقًا - مِثْلُ: «إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي» - .

وَأِنْ عَلَّقَهُ بِالْمَوْتِ - كَقَوْلِهِ: «إِنْ مِتُّ فَنِصْفُ تَرِكَّتِي وَقْفٌ» - : لَمْ يَنْفُذْ إِلَّا التُّلُثُ.

أنواع الوقف

الوقف لا يخلو:

إمّا أن يكون منجزاً، أو معلقاً:

١ - الوقف المنجز:

معناه: الوقف النافذ، وهو الذي تترتب عليه أحكام الوقف من حين التلفّظ به.

صيغته: «وقفْتُ هذا العقارَ وقفاً منجزاً».

حكمه: تجري عليه أحكام الوقف من حين التلفّظ به.

٢ - الوقف المعلق:

معناه: أن يجعل وقفه معلقاً بشرط.

والوقف المعلق بشرط ينقسم إلى قسمين:

أ - أن يكون معلقاً بالموت.

مثاله: «عمارتي هذه وقف إذا مت».

حكمه: إذا علّقه بالموت فإنه ينفذ بعد موته في ثلث ماله فقط؛

لأن حكمه حكم الوصية.

ب - أَنْ يَكُونَ مُعَلَّقًا بِغَيْرِ الْمَوْتِ.

مِثَالُهُ: «عِمَارَتِي هَذِهِ وَقَفْتُ بَعْدَ سَنَةٍ»، أَوْ «هَذِهِ الْعِمَارَةُ وَقَفْتُ إِنْ أَذِنَتْ زَوْجَتِي بِذَلِكَ».

حُكْمُهُ: إِذَا عَلَّقَ الْوَقْفَ بِغَيْرِ شَرْطِ الْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ الْوَقْفُ.

مَصَارِفُ الْوَقْفِ

يُصْرَفُ الْوَقْفُ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ وَأَعْمَالِ الْبِرِّ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١ - إِعَانَةُ الْفُقَرَاءِ، وَيُبَدَأُ بِالْأَقْرَبِ مِنْهُمْ.

٢ - بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ.

٣ - تَحْفِيزُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

٤ - تَعْلِيمُ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ.

٥ - حَفْرُ الْأَبَارِ.

وَإِذَا رَغِبَ أَنْ يُوقِفَ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ: فَيُوقِفُ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ وَبَنَاتِهِ.

وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ أَوْ الْوَصِيَّةُ عَلَى الْمَعَاصِي - كَبِنَاءِ الْقُبُورِ، وَالْأَضْرَحَةِ، وَإِنَارَتِهَا -.

وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ أَوْ الْوَصِيَّةُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ - كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَإِهْدَاءِ ثَوَابِهِ لِلْمَيِّتِ -.

مِنْ أَحْكَامِ الْوَقْفِ

١ - **الْوَقْفُ** عَقْدٌ لَا زِمٌّ لَا يَجُوزُ فَسْخُوهُ - أَي: لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ

فِيهِ - .

٢ - **أَصْلُ الْوَقْفِ** لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ

لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ **ثَمَرُهُ**» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣ - **إِذَا تَعَطَّلَتْ** مَنَافِعُ الْوَقْفِ: فَيَصِحُّ بَيْعُهُ، وَيَكُونُ بَيْعُهُ عَنْ طَرِيقِ

الْقَاضِي إِذَا رَأَى أَنَّ الْأَصْلَحَ هُوَ بَيْعُهُ، وَيُسْتَبَدَلُ بِوَقْفٍ آخَرَ عَنْ طَرِيقِ الْقَاضِي.

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوقَفَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُ؟

يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ الْمُكَلَّفِ، وَغَيْرِ السَّفِيهِ، وَغَيْرِ الْمَرِيضِ مَرَضاً مَخُوفاً أَنْ يُوقَفَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُ إِذَا كَانَ وَقْفاً مُنَجَّزاً.

وَالْوَقْفُ الْمُعَلَّقُ بِالْمَوْتِ - كَأَنْ يَقُولَ: «إِذَا مِتُّ فَجَمِيعُ أَمْوَالِي وَقْفٌ» - : يَنْفُذُ بَعْدَ مَوْتِهِ الثُّلُثُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَصِيَّةِ.

وَالْمَرِيضُ مَرَضاً مَخُوفاً: يَنْفُذُ وَقْفُهُ فِي ثُلُثِ مَالِهِ فَمَا دُونَ فَقَطْ.

وَغَيْرُ الْمُكَلَّفِ - وَهُوَ الْمَجْنُونُ، وَالصَّغِيرُ - : لَا يَصِحُّ وَقْفُهُمَا.

وَالسَّفِيهُ - إِذَا ثَبَتَ سَفَهُهُ - : فَتَصَرُّفَاتُهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهَا، وَلَا يَنْفُذُ

مِنْهَا شَيْءٌ.

هَلْ يَجُوزُ أَنْ أُنْتَفِعَ بِمَا وَقَفْتُهُ أَوْ أَخُذَ مِنْ غَلَّتِهِ؟

يَصِحُّ أَنْ يُوقِفَ الْإِنْسَانُ وَيَشْتَرِطَ الْإِنْتِفَاعَ بِمَا وَقَفَهُ فِي حَيَاتِهِ.

فَإِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: «وَقَفْتُ هَذِهِ الْعِمَارَةَ وَقَفًّا مُنَجَّزًا وَأَشْتَرَطْتُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا مُدَّةَ حَيَاتِي»؛ فَلِلْوَاقِفِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِالْوَقْفِ - مِنْ السَّكَنِ فِيهِ، وَبِعَلَّتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ -، مَا شَاءَ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ غَلَّتِهِ وَيَنْتَفِعَ بِهِ لِنَفْسِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ هَذَا الْوَقْفَ أَوْ يَهَبَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

رَوَى أَبُو عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَآتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْمِرُهُ^(١) فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ^(٢)، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: **إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَضْلَهَا^(٣)، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا**، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا^(٤) أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ^(٥)» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) أَي: يَسْتَشِيرُهُ.

(٢) أَي: أَفْضَلَ مِنْهُ.

(٣) أَي: وَقَفْتَهَا.

(٤) أَي: قَامَ بِشَأْنِهَا.

(٥) أَي: مُدْخِرٍ لِلْمَالِ.

هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَقْسِمَ مَا أَمْلِكُهُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَنَا حَيٌّ؟

إِذَا رَغِبَ الْآبُ فِي قِسْمَةِ أَمْلاكِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ: فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا هِبَةٌ، وَيَقْسِمُ بَيْنَهُمْ حَسَبَ مِيرَاثِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قِسْمَةُ اللَّهِ لَهُمْ بَعْدَ مَوْتِ الْآبِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا يُفْضَلَ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا لِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ - كَأَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنِ التَّكْسِبِ، أَوْ مُتَفَرِّغًا لِطَلَبِ الْعِلْمِ - لَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ مُحَابَاةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَأَعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ وَأَوْلَادٌ: فَيَقْسِمُ بَيْنَهُمْ حَسَبَ مِيرَاثِهِمْ، وَلَا يَحْرُمُ الزَّوْجَةَ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَوْلَادِهِ.

النَّاظِرُ

النَّاظِرُ: هُوَ الْقَائِمُ عَلَى الْوَقْفِ.

وَإِذَا عَيَّنَ الْوَاقِفُ نَازِرًا أَوْ وَصِيًّا عَلَى وَصِيَّتِهِ: فَالْقَاضِي لَا يُغَيِّرُهُ،
إِلَّا إِذَا ثَبَتَ عَدَمَ صِلَا حَيْتِهِ.

وَإِذَا لَمْ يُعَيِّنِ الْوَاقِفُ نَازِرًا لِلْوَقْفِ، أَوْ عَيَّنَ وَثَبَتَ عَدَمَ صِلَا حَيْتِهِ:
فَلْأَحَدِ ذُرِّيَّتِهِ أَوْ غَيْرِهِمِ التَّقَدُّمُ لِلْقَاضِي؛ لِتَعْيِينِهِ نَازِرًا إِذَا كَانَ أَهْلًا
لِذَلِكَ.

وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ إِذَا كَانَ لَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ**» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَقَفَ وَقَفًا وَشَرَطَ فِيهِ شَرْطًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلنَّاظِرِ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرًا عَلَى نَظَارَتِهِ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى حَسَبِ تَقْدِيرِ
الْوَقْفِ، وَإِذَا لَمْ يَقْدِرِ الْوَاقِفُ شَيْئًا لِلنَّاظِرِ فَالْقَاضِي يُقَدِّرُ لَهُ.



صِيغَةُ الْوَقْفِ
إِذَا كَانَ صَغِيرًا



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا وَقَفْتُ

الواقِعِ فِي وَفَقاً مُنَجَّزاً، وَيُضْرَفُ فِيمَا يَلِي:

١ - يُضْرَفُ عَلَى الْعَقَارِ مِنْ غَلَّتِهِ مَا يَحْتَاجُهُ لِبَقَاءِ أَصْلِهِ وَصِيَانَتِهِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢ - يَأْخُذُ النَّاطِرُ عَلَى الْوَقْفِ «٥٪» مِنْ غَلَّةِ الْعَقَارِ.

٣ - الْمُتَبَقِّي بَعْدَ ذَلِكَ يُضْرَفُ فِيمَا يَلِي:

أ - حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ لِي فِي كُلِّ عَامٍ.

ب - أَضْحِيَّةٌ لِي، وَأَضْحِيَّةٌ أُخْرَى لَوَالِدَيَّ وَذُرِّيَّتِي.

ج - إِعَانَةُ الْفُقَرَاءِ، وَيَبْدَأُ بِأَقَارِبِي.

د - تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ،
وَحَفْرِ الْأَبَارِ.

هـ - عُمُومٌ أَوْجِهَ الْبِرِّ وَالْخَيْرَاتِ، وَيُقَدَّمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ
وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالنَّاطِرُ عَلَى هَذَا الْوَقْفِ أَنَا الْوَاقِفُ، ثُمَّ الْأَصْلَحُ فَالْأَصْلَحُ مِنْ ذُرِّيَّتِي.

الْوَقْفُ: التَّوْقِيعُ:

شَاهِدُ: شَاهِدُ:

التَّوْقِيعُ: التَّوْقِيعُ:



صِيغَةُ الْوَقْفِ وَنِظَامُهُ
إِذَا كَانَ الْوَقْفُ كَبِيرًا



البَابُ الْأَوَّلُ: أُصُولُ الْوَقْفِ وَمَوَارِدُهُ

المَادَّةُ الْأُولَى: العَقَارُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ سَابِقًا.

الباب الثاني: تنمية الوقف

المادة الثانية: يُنمى الوقف بما لا يزيد عن ثلث صافي غلته.

المادة الثالثة: تكون تنمية الوقف باستثماره وتطويره وتشغيله، أو بإضافة أصول جديدة، أو بزيادة نصيبه في مشاريع قائمة.

المادة الرابعة: لمجلس النظارة أن يزيد عن الثلث بما لا يتجاوز نصف صافي الغلة إذا كان ذلك مُحققاً لمصلحة الوقف.

البَابُ الثَّالِثُ: مَصَارِفُ صَافِيِ غَلَّةِ الْوَقْفِ

المَادَّةُ الخَامِسَةُ: لِلْمَصَارِفِ عِدَّةٌ أَوْجُهٌ، وَتَكُونُ مُرْتَبَةً كَالآتِي:

أَوَّلًا: إِصْلَاحُ عَيْنِ الْوَقْفِ:

المَادَّةُ السَّادِسَةُ: يُصْرَفُ مِنْ صَافِيِ الْغَلَّةِ مَا فِيهِ بَقَاءٌ أَصْلِهِ، وَالْحِفَاطُ عَلَيْهِ.

المَادَّةُ السَّابِعَةُ: صَافِيِ الْغَلَّةِ: الْعَوَائِدُ النَّقْدِيَّةُ الْمُسْتَلَمَةُ لِلتَّوْزِيعِ.

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ: يُسَدَّدُ مِنْ صَافِيِ الْغَلَّةِ مَا يَثْبُتُ عَلَى الْوَقْفِ مِنْ دُيُونٍ حَاضِرَةٍ أَوْ مُسْتَقْبَلَةٍ.

ثَانِيًا: مُكَافَأَةُ النَّظَارِ:

المَادَّةُ التَّاسِعَةُ: يُصْرَفُ مِنْ صَافِيِ الْغَلَّةِ الْمُكَافَأَةُ الْمُخَصَّصَةُ لِلنُّظَارِ فِي هَذَا النِّظَامِ.

ثَالِثًا: مَا يَخُصُّ الْوَاقِفَ:

المَادَّةُ الْعَاشِرَةُ: أَشْتَرَطْتُ مُدَّةَ حَيَاتِي وَأَهْلِيَّتِي أَنْتَفَاعِي مِنَ الْوَقْفِ - بِأَكْلِ، أَوْ شُرْبِ، أَوْ عِلَاجِ، أَوْ مَرْكَبِ، أَوْ مَسْكَنِ، أَوْ مَلْبَسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ الْمَشْرُوعِ -.

المَادَّةُ الحَادِيَّةُ عَشْرَةَ: إِذَا زَالَتِ الأَهْلِيَّةُ عَنِّي، فَيُصْرَفُ مِنْ صَافِي غَلَّةِ الوَقْفِ جَمِيعُ مَا أَحْتَاكُهُ مِنْ نَفَقَةٍ وَسُكْنَى، وَعِلَاجٍ، وَرِعَايَةٍ، وَمَرْكُوبٍ، وَضِيَاةٍ، وَخَدَمَاتٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

رَابِعاً: تَنْمِيَةُ الوَقْفِ بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ البَابِ الثَّانِي.

خَامِساً: مَصَارِفُ الوَقْفِ الخَاصَّة:

المَادَّةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: يُضَحَّى كُلُّ عَامٍ أَضْحِيَّةً وَاحِدَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الآتِيَةِ أَسْمَاؤُهُمْ، وَهُمْ:

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

المَادَّةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: يُحَجَّجُ كُلُّ عَامٍ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الآتِيَةِ أَسْمَاؤُهُمْ، وَهُمْ:

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

المَادَّةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: يُحَجَّجُ كُلَّ خَمْسِ سَنَوَاتٍ مَرَّةً وَاحِدَةً عَنِ
الآيَةِ أَسْمَاؤُهُمْ، وَهُمْ:

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

سَادِسًا: مَصَارِفُ الْوَقْفِ الْعَامَّةِ:

أ. الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ:

المَادَّةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: الْعِنَايَةُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ،
وَمِنْ ذَلِكَ: طِبَاعَتُهُ، وَتَوَازِيْعُهُ وَنَشْرُهُ بِجَمِيعِ الْوَسَائِلِ، وَدَعْمُ حَلَقَاتِهِ
وَمَدَارِسِهِ، وَتَشْجِيعُ حَافِظِيهِ وَمُعَلِّمِيهِ.

ب. السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ:

المَادَّةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الْعِنَايَةُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ،
وَمِنْ ذَلِكَ: خِدْمَةُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَشْرًا وَتَعْلِيمًا وَتَحْفِيزًا
وَتَحْقِيقًا، وَطِبَاعَةُ الْمُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ وَشُرُوحِهَا، وَنَشْرُهَا.

ج. الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ:

المَادَّةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْإِنْفَاقُ عَلَى الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ النَّابِعِ مِنَ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَلَى أَهْلِ الْقَائِمِينَ عَلَيْهِ تَعْلِيمًا وَتَأْلِيمًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ،

وَالْبَدْلُ عَلَى الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ يَشْمَلُ: بِنَاءَ دُورٍ لَهُ، وَالْإِنْفَاقَ عَلَى مُعَلِّمِيهَا، وَكَافَّةَ مَا تَحْتَاجُهُ، وَيَشْمَلُ الْإِنْفَاقَ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالطُّلَّابِ بِكَفَالَتِهِمْ شَهْرِيًّا، أَوْ بِمَالٍ مَقْطُوعٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

المادة الثامنة عشرة: نشر الكتب النافعة، وتملك حقوقها، خاصة ما أُلْفَ في علوم الشريعة - ككُتُبِ التفسير، والحديث، والفقه، والعقيدة، الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من أئمة السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان -.

د. الدعوة إلى الله:

المادة التاسعة عشرة: الإنفاق في الدعوة إلى الله على منهج أهل السنة والجماعة، على ضوء العقيدة السلفية الصحيحة.

المادة العشرون: الإنفاق على الدعاة إلى الله وعلى المدعوين، ويُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ الدُّعَاةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيُنْفَقُ عَلَى الْمَدْعُوبِينَ إِذَا كَانَ فِي إِعْطَائِهِمْ تَأْلِيفُ قُلُوبِهِمْ عَلَى الْخَيْرِ.

المادة الحادية والعشرون: نشر العقيدة السلفية الصحيحة وفق منهج أهل السنة والجماعة وفقه السلف الصالح رضي الله عنهم بشتى الوسائل المشروعة.

المادة الثانية والعشرون: دعم الوسائل المشروعة للدعوة إلى الله، سواء كانت إعلامية، أم تعليمية، أو غير ذلك متى ما تحقق فيها سلامة

الْهَدَفِ وَصِحَّةِ الْمُعْتَقَدِ، بِشَرَطِ أَلَّا تَكُونَ مُخَالَفَةً لِشَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ
الإِسْلَامِ.

هـ. خِدْمَةُ الإِسْلَامِ:

المَادَّةُ الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ: خِدْمَةُ الإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ وُجُوهِهِ، وَمِنْ
ذَلِكَ:

١ - الإِنْفَاقُ عَلَى وَسَائِلِ التَّقْنِيَّةِ إِنتَاجًا وَتَطْوِيرًا وَأَسْتِخْدَامًا بِمَا
يُحَقِّقُ خِدْمَةَ الإِسْلَامِ وَالنَّفْعَ الْعَامَّ وَيَخْدُمُ الْوَقْفَ وَيُحَقِّقُ أَهْدَافَهُ.

٢ - إِنْشَاءُ الْمُؤَسَّسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَمَرَاكِزِ الْبُحُوثِ وَدَعْمَهَا وَرِعَايَتِهَا
أَوْ الْمُشَارَكَةَ فِي ذَلِكَ، خَاصَّةً تِلْكَ الَّتِي تُعْنَى بِخِدْمَةِ الإِسْلَامِ وَنَشْرِهِ
وَبَيَانِ شُمُولِيَّتِهِ، وَالإِسْهَامِ فِي دَعْمِ الْبُحُوثِ وَالدَّرَاسَاتِ النَّافِعَةِ، وَسَائِرِ
الْجِهَاتِ الَّتِي تُعْنَى بِذَلِكَ.

٣ - خِدْمَةُ الإِسْلَامِ تَشْمَلُ: إِنْشَاءَ وَتَشْغِيلَ الْمُؤَسَّسَاتِ وَالْمَرَاكِزِ
التَّرْبَوِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالتَّطْبِئِيَّةِ وَالتَّدْرِيبِيَّةِ وَالمِهْنِيَّةِ، وَدَعْمَهَا، وَتَأْلِيفَ
مَنَاهِجِهَا، وَطِبَاعَتِهَا، وَنَشْرَهَا، أَوْ الْمُشَارَكَةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

و. الْمَسَاجِدُ:

المَادَّةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ، وَالْعِنَايَةُ بِهَا مِنْ جَمِيعِ
الْوُجُوهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: صِيَانَتُهَا وَتَشْغِيلُهَا، وَتَأْمِينُ الْخِدْمَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا
- مِنْ مَسَاكِنَ، وَمَرَافِقَ، وَغَيْرِهَا حَسَبَ الْحَاجَةِ -.

ز. أَهْلُ الزَّكَاةِ:

المَادَّةُ الخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الإِنْفَاقُ عَلَى مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ مِنَ الأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ.

ح. الإِعَانَةُ عَلَى أَدَاءِ الصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْعِبَادَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ: تَأْمِينُ المِيَاهِ وَالتُّمُورِ وَالْأَطْعَمَةِ وَتَوَازِيْعِهَا، وَتَفْطِيرُ الصَّائِمِينَ، خُصُوصاً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَيَّامِ السُّتِّ مِنْ شَوَّالٍ، وَيُتَلَمَّسُ فِي ذَلِكَ مَوَاطِنُ الحَاجَةِ.

المَادَّةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الإِسْهَامُ فِي خِدْمَةِ شَعِيرَتِي الحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالإِعَانَةُ عَلَى أَدَائِهِمَا.

ط. مَصَارِفُ عَامَّةٍ:

المَادَّةُ السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الإِنْفَاقُ فِي أَوْجِهِ البِرِّ وَالخَيْرَاتِ.

البَابُ الرَّابِعُ: تَعَطُّلُ الْمَصَارِفِ

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: لِلْمَجْلِسِ إِعَادَةُ أَسْتِثْمَارِ صَافِيِ الْغَلَّةِ
كَامِلَةً فِي حَالِ تَعَطُّلِ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَصَارِفِ، أَوْ مَشَقَّةِ الْإِنْفَاقِ،
وَحُصُولِ الضَّرَرِ فِي الْإِنْفَاقِ مِنْهُ.

الباب الخامس: النظارة

المادة التاسعة والعشرون: أنشأت لهذا الوقف مجلس نظارة برئاسة بري، ومن أبنائي الأربعة، وثلاثة من غيرهم، وهم:

- ١ - رئيساً
- ٢ - عضواً
- ٣ - عضواً
- ٤ - عضواً
- ٥ - عضواً
- ٦ - عضواً
- ٧ - عضواً
- ٨ - عضواً

المادة الثلاثون: يتولى بعد المجلس الذين عينتهم سبعة أعضاء، أربعة منهم من أبنائي وأبناء أبنائي وإن نزلوا بمحض الذكور، وثلاثة من غير ذريتي، ومن غير عصبتي مطلقاً، ومن غير ذوي رحمي، أو من تربطني بهم مصاهرة إلى نهاية البطن الثالث، ويكون اثنان من هؤلاء الثلاثة على الأقل من أهل العلم الشرعي.

المَادَّةُ الحَادِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ: الْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْبَطْنِ السَّابِقِ عَلَى الْبَطْنِ
الَّلَّاحِقِ مِنْ ذُرِّيَّتِي فِي عُضْوِيَّةِ الْمَجْلِسِ، وَيُرَادُ بِالْبَطْنِ هُنَا: الطَّبَقَةُ الَّذِينَ
هُمْ فِي دَرَجَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ مِنَ الْأَبْنَاءِ وَإِنْ نَزَلُوا بِمَحْضِ الذُّكُورِ.

المَادَّةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ: يَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَظُهُورِ الْمَصْلَحَةِ أَنْ
يَجْتَمَعَ بَطْنٌ لَّاحِقٌ مَعَ بَطْنٍ سَابِقٍ.

المَادَّةُ الثَّلَاثَةُ وَالثَّلَاثُونَ: إِذَا أَنْقَرَضَتْ ذُرِّيَّتِي، أَوْ عُدِمَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ
أَهْلٌ لِعُضْوِيَّةِ الْمَجْلِسِ فَتَنَقَّلَ تِلْكَ الْعُضْوِيَّةُ إِلَى مَنْ يُعِينُهُ الْحَاكِمُ
الشَّرْعِيُّ.

الباب السادس: فقدان المجلس أحد أعضائه

المادة الرابعة والثلاثون: إذا فقد المجلس عضواً من أعضائه فيستمر المجلس في أداء أعماله إلى حين تعيين عضوٍ بديلٍ عنه خلال ثلاثة أشهرٍ من تاريخ حُلِّو مركزِ ذلك العضو.

المادة الخامسة والثلاثون: يكون قرارُ المجلس بتعيين العضو بما لا يقلُّ عن ثلثي أعضاء المجلس، فإن لم يتحقق تصويتُ الثلثين فإنه يُدعى لإجتماعٍ ثانٍ في مُدَّةٍ لا تزيدُ عن شهرٍ، ويكونُ القرارُ نهائياً بالأغلبية.

المادة السادسة والثلاثون: يُشترطُ لصحة القرارِ أن يكونَ من بين من صوتوا على القرارِ في أيِّ من الاجتماعينِ واحدٌ على الأقلٍ من غيرِ ذرِّيَّةِ الواقفِ من أعضاء مجلسِ النظارَةِ.

البَابُ السَّابِعُ: رَئِيسُ مَجْلِسِ النِّظَارَةِ

المَادَّةُ السَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ: بَعْدَ وَفَاتِي يَكُونُ رَئِيسًا لِمَجْلِسِ النِّظَارَةِ حَالَ أَهْلِيَّتِهِ.

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ وَالثَّلَاثُونَ: إِذَا تُوَفِّيَ مَنْ عَيَّنْتَهُ رَئِيسًا مِنْ بَعْدِي وَهُوَ، أَوْ زَالَتْ أَهْلِيَّتُهُ، أَوْ أَعْتَدَرَ، فَإِنَّ الْمَجْلِسَ يُعَيِّنُ مِنْ بَيْنِ أَعْضَائِهِ رَئِيسًا لَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِي وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْبُطُونُ.

المَادَّةُ التَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ: مُدَّةُ الرَّئَاسَةِ لِعَيْرٍ مَنْ عَيَّنَهُ الْوَاقِفُ دَوْرَةَ وَاحِدَةً قَابِلَةً لِلتَّجْدِيدِ مَرَّةً أُخْرَى.

المَادَّةُ الْأَرْبَعُونَ: مُدَّةُ دَوْرَةِ الرَّئَاسَةِ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ.

المَادَّةُ الْحَادِيَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: لِلْمَجْلِسِ أَنْ يُعِيدَ تَعْيِينَ الرَّئِيسِ مَرَّةً أُخْرَى بَعْدَ دَوْرَةِ أَوْ أَكْثَرَ بِرئَاسَةِ غَيْرِهِ.

المَادَّةُ الثَّانِيَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْأَهْلِيَّةِ عَنِ الرَّئِيسِ أَوْ زَوَالِ عَضُوبِيَّتِهِ لِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَإِنَّ عَلَى أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ أَنْ يَخْتَارُوا رَئِيسًا مِنْ بَيْنِهِمْ.

المَادَّةُ الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: يَجِبُ اخْتِيَارُ رَئِيسٍ خِلَالَ سَنَةٍ مِنْ زَوَالِ عَضُوبِيَّتِهِ.

البَابُ الثَّامِنُ: شُرُوطُ النَّظِيرِ

المَادَّةُ الرَّابِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: يُشْتَرَطُ فِي عُضْوِ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ مَا

يَلِي:

أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، ذَكَرًا، عَدْلًا، أَمِينًا، مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،
وَأَنْ تَتَوَافَرَ فِيهِ الْأَهْلِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَأَنْ يَكُونَ قَوِيًّا قَادِرًا عَلَى تَحْمُلِ
النَّظَارَةِ.

البَابُ التَّاسِعُ: وَاجِبَاتُ النَّظَرِ

المَادَّةُ الخَامِسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: مَبَاشَرَةُ عَمَلِهِ فَوْرَ تَعْيِينِهِ.

المَادَّةُ السَّادِسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: حُضُورُ أَجْتِمَاعَاتِ المَجْلِسِ،
والتَّحْضِيرُ لَهَا.

المَادَّةُ السَّابِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: المَحَافِظَةُ عَلَى أَسْرَارِ الوَقْفِ، وَعَدَمُ
إِفْشَائِهَا.

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: عَلَى أَعْضَاءِ المَجْلِسِ المَحَافِظَةُ عَلَى
سِرِّيَّةِ جَمِيعِ المُدَاوَلَاتِ مِمَّا لَمْ يَتِمَّ قَيْدُهُ فِي المَحَاضِرِ.

المَادَّةُ التَّاسِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ: التِّزَامُهُ بِنِظَامِ المَجْلِسِ.

المَادَّةُ الخَمْسُونَ: يَحِقُّ لِعُضْوِ المَجْلِسِ أَنْ يُقَدِّمَ مَشْرُوعاً عَنِ طَرِيقِ
القَنَوَاتِ المُخْتَصَّةِ لِلْمَشَارِيعِ الخَيْرِيَّةِ.

المَادَّةُ الحَادِيَةُ وَالْخَمْسُونَ: لِعُضْوِ مَجْلِسِ النِّظَارَةِ الجَمْعُ بَيْنَ
عُضْوِيَّةِ المَجْلِسِ وَأَيِّ عَضْوِيَّةٍ أُخْرَى فِي أَيِّ عَمَلٍ تَنْفِيذِيٍّ لِلجِهَاتِ
وَالشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ إِدَارِيّاً لِلوَقْفِ، عِنْدَمَا يَرَى المَجْلِسُ ذَلِكَ بِالأَعْلِيَّةِ.

المَادَّةُ الثَّانِيَةُ وَالْخَمْسُونَ: إِذَا كَانَ العَدَدُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى الثُّلُثَيْنِ فَإِنَّهُ
يُجْبَرُ بِالعَدَدِ الأَعْلَى مِنَ الكَسْرِ.

الباب العاشر: مكافآت الناظر

أولاً: مكافأة النظارة:

المادة الثالثة والخمسون: يُصْرَفُ لِلنُّظَّارِ (٥٪) مِنْ صَافِي الْعَلَّةِ تُوَزَّعُ بِالتَّسَاوِي عَلَى النُّظَّارِ، وَتَكُونُ مَكْفَأَةً رَئِيسِ مَجْلِسِ النُّظَّارِ (١،٥) مِنْ مَكْفَأَةِ عَضْوِ الْمَجْلِسِ.

المادة الرابعة والخمسون: يُصْرَفُ مُسْتَحَقُّ النُّظَّارِ لِقَاءِ النَّظَّارَةِ فِي نِهَائِيَّةِ كُلِّ عَامٍ مَالِيًّا.

ثانياً: مكافأة حضور الجلسات:

المادة الخامسة والخمسون: يُصْرَفُ لِكُلِّ عَضْوٍ مَكْفَأَةً مَالِيَّةً مُقَابِلَ حُضُورِهِ أَجْتِمَاعَاتِ الْمَجْلِسِ.

المادة السادسة والخمسون: يُقَدَّرُ الْمَجْلِسُ فِي كُلِّ دَوْرَةٍ مِقْدَارَ مَكْفَأَةِ حُضُورِ الْجُلْسَةِ.

المادة السابعة والخمسون: تَقْدِيرُ الْمَجْلِسِ لِمِقْدَارِ الْمَكْفَأَةِ يَكُونُ حَسَبَ مَا يَرَاهُ مُنَاسِباً عُرْفًا.

المادة الثامنة والخمسون: لَا يَحِقُّ لِلْغَائِبِ عَنِ الْجُلْسَةِ اسْتِئْلَامُ شَيْءٍ مِنْ مَكْفَأَةِ حُضُورِ الْجُلْسَةِ.

البَابُ الحَادِي عَشَرَ: مُخَالَفَاتُ النَّظَرِ

المَادَّةُ التَّاسِعَةُ وَالْخَمْسُونَ: لَا يَجُوزُ لِلْعُضْوِ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَيُّ مَضْلِحَةٍ - مُبَاشِرَةً أَوْ غَيْرَ مُبَاشِرَةٍ - فِي الْأَعْمَالِ وَالْعُقُودِ الَّتِي تَتِمُّ لِحِسَابِ الْوَقْفِ، وَتُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْأَعْمَالُ الَّتِي تَتِمُّ بِطَرِيقِ الْمُنَافَسَةِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَ عَضْوُ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ صَاحِبَ الْعَرْضِ الْأَفْضَلِ، وَعَلَى الْعُضْوِ أَنْ يُبَلِّغَ الْمَجْلِسَ بِمَا لَهُ مِنَ التَّبْلِيغِ فِي مَحْضَرِ الْاجْتِمَاعِ.

المَادَّةُ السُّتُونَ: لَا يَجُوزُ لِلْعُضْوِ ذِي الْمَضْلِحَةِ الْإِشْتِرَاكُ فِي التَّصْوِيَتِ عَلَى الْقَرَارِ الَّذِي يَصُدُّ فِي هَذَا الشَّانِ.

المَادَّةُ الحَادِيَةُ وَالسُّتُونَ: لَا يَحِقُّ لِلْعُضْوِ أَنْ يُؤَسَّسَ، أَوْ يُشَارِكَ فِي تَأْسِيسِ، أَوْ يَدْخُلَ فِي أَعْمَالِ مُنَافَسَةٍ لِمَنَاشِطِ الْوَقْفِ، أَوْ أُمَّتِلَاكُ أَسْهُمٍ تُتِيحُ لَهُ السَّيْطَرَةَ أَوْ الْأَرْتِبَاطَ بِالإِدَارَةِ بَعْدَ التَّحَاقِهِ بِعُضُويَّةِ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ مَا لَمْ يُوَافِقِ الْمَجْلِسُ عَلَى ذَلِكَ بِالْأَعْلِيَّةِ.

المَادَّةُ الثَّانِيَةُ وَالسُّتُونَ: لَا يَجُوزُ لِأَيِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ، أَوْ مَجَالِسِ الشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لَهُ - إِنْ وُجِدَتْ - أَنْ يَسْتَغْلِّ صِفَتَهُ بِالْوَقْفِ - بِإِنْشَاءِ أَيِّ قَيْدٍ، أَوْ تَصَرُّفٍ عَلَى أَيِّ مِنْ مَوْجُودَاتِ الْوَقْفِ، أَوْ مُمْتَلَكَاتِهَا -.

المَادَّةُ الثَّالِثَةُ وَالسُّتُونُ: إِذَا أَحَلَّ النَّازِرُ بِشَيْءٍ مِنْ وَاجِبَاتِهِ، أَوْ
أُرْتَكَبَ شَيْئاً مِنَ الْمُخَالَفَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَتَحَمَّلُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ
مَسْئُولِيَّةٍ.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: اُنْتِهَاءُ عُضْوِيَّةِ النَّظْرِ

المَادَّةُ الرَّابِعَةُ وَالسُّتُونَ: تَنْتَهِي عُضْوِيَّةُ النَّظْرِ بِوَفَاتِهِ.

المَادَّةُ الْخَامِسَةُ وَالسُّتُونَ: لِلْمَجْلِسِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ أَنْ يُصَدَّرَ قَرَارًا بِأَغْلَبِيَّةِ ثُلْثِي أَعْضَاءِ الْحَاضِرِينَ، أَحَدُهُمْ مِنْ غَيْرِ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ، بِأَعْتِبَارِ الْعُضْوِيَّةِ مُنْتَهِيَّةً، فِي حَالِ تَحَقُّقِ إِحْدَى الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - إِذَا قَرَّرَ الْمَجْلِسُ عَزْلَهُ لِمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ.

٢ - زَوَالُ الْأَهْلِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

٣ - عَدَمُ حُضُورِ الْعُضْوِ ثَلَاثَ جَلَسَاتٍ مُتتَالِيَةٍ أَوْ سِتُّ جَلَسَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ خِلَالَ سَنَتَيْنِ مَالِيَّتَيْنِ، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرٌ مَقْبُولٌ لَدَى مَجْلِسِ النَّظَارَةِ.

٤ - اسْتِقَالَةُ الْعُضْوِ.

الباب الثالث عشر: أختصاصات مجلس النظارة

المادة السادسة والستون: لا يحق للمجلس الذي كوّنته، أو المجالس التي بعده، التعديل على أصل الوقف، أو مصاريفه، أو نظارته.

المادة السابعة والستون: إذا رأى المجلس التعديل على ما سوى ما ذكر من المادة السابقة من مواده النظامية فله ذلك، إذا كان في ذلك مصلحة للوقف.

المادة الثامنة والستون: المحافظة على كيان الوقف، وعلى صفته الشرعية والنظامية، وحماية حقوقه.

المادة التاسعة والستون: اعتماد السياسات، والخطط، والبرامج، والمشروعات، ونحوها التي تحقق أهداف إدارة الوقف.

المادة السبعون: يحدد المجلس بداية السنة المالية، ونهايتها.

المادة الحادية والسبعون: تعيين وإعفاء رئيس مجلس النظارة والأمين العام والرئيس التنفيذي للوقف، إذا تطلب الأمر ذلك.

المادة الثانية والسبعون: اعتماد تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة للأوقاف عند تأسيسها.

المادة الثالثة والسبعون: اعتمادُ خُطَطِ العَمَلِ، وَالْبَرَامِجِ، وَالْمَشْرُوعَاتِ، وَسِيَّاسَةِ المَخَاطِرِ، وَنَحْوَهَا الَّتِي تُحَقِّقُ أَهْدَافَ الوَقْفِ.

المادة الرابعة والسبعون: إِبْرَاءُ الذَّمِّ وَفَقْأً لِمَصْلَحَةِ الأَوْقَافِ.

المادة الخامسة والسبعون: تَكْوِينُ وَإِنْشَاءُ لِحِجَابِ دَائِمَةٍ أَوْ مُوقَّتَةٍ مِنْ بَيْنِ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ النِّظَارَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِلْقِيَامِ بِمِهْمَاتِ تَخْدُمِ عَمَلَ المَجْلِسِ أَوْ أَمَانَتِهِ، وَيُحَدِّدُ المَجْلِسُ مَهَامَ تِلْكَ اللِّجَانِ، وَصَلَاحِيَّاتِهَا، وَمُكَافَأَاتِ أَعْضَائِهَا.

المادة السادسة والسبعون: لِلْمَجْلِسِ أَنْ يُكَلِّفَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ بِمِهْمَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ، مِنْ المِهْمَاتِ الَّتِي تَخْدُمُ عَمَلَ المَجْلِسِ، أَوْ أَمَانَتِهِ.

المادة السابعة والسبعون: الإِسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَرَاهُ مِنَ الخُبْرَاءِ، وَالْمُسْتَشَارِينَ، وَالجِهَاتِ الإِسْتِشَارِيَّةِ، بِمَا يَخْدُمُ أَعْرَاضَ الوَقْفِ، وَيُحَقِّقُ أَهْدَافَهُ.

المادة الثامنة والسبعون: اعْتِمَادُ النِّسْبَةِ الْمُقَدَّرَةِ الْمُخَصَّصَةِ لِتَنْمِيَةِ الوَقْفِ الوَارِدَةِ فِي النِّظَامِ.

المادة التاسعة والسبعون: فَتْحُ الحِسَابَاتِ البَنْكِيَّةِ أَيَّامًا كَانَ نَوْعُهَا وَإِدَارَتُهَا وَإِقْفَالُهَا، وَالتَّوَقُّعُ عَلَى الإِعْتِمَادَاتِ وَالتَّحْوِيلَاتِ وَالْمُسْتَنْدَاتِ المَالِيَّةِ، وَالسَّحْبُ وَالإِيدَاعُ لَدَى المَصَارِفِ وَالبُنُوكِ، وَتَعْيِينُ المُفَوِّضِينَ، وَتَحْدِيدُ صِلَاحِيَّاتِهِمْ، أَوْ إِغَاوُهَا، وَفَتْحُ المَحَافِظِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَإِدَارَتِهَا، وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا، وَإِقْفَالُهَا، وَغَيْرُهَا مِنَ الأَعْمَالِ المَصْرِفِيَّةِ وَالإِسْتِثْمَارِيَّةِ.

المادة الثمانون: الإسهام مع الآخرين في مشروعات خيرية، أو في تنمية مشاريع وقيية، سواء عن طريق التبرع، أو الإقراض، أو المشاركة، أو غير ذلك.

المادة الحادية والثمانون: تمثيل الوقف في علاقته مع الغير، مثل: الجهات الحكومية - تنفيذية كانت، أم قضائية -، والمؤسسات العامة، والجهات الأهلية، وغيرها.

المادة الثانية والثمانون: للمجلس حق توكيل الآخرين في كل ما يحتاجه الوقف، وإقامة الدعاوى وسماها، والمرافعة، والمدافعة، والإقرار، والإنكار، وطلب اليمين، وقبولها، وردّها، والمخالصة، والإبراء، والقناعة، بالأحكام وأستئنافها، وطلب تنفيذها، وقبض ما يحصل من التنفيذ، وإصدار الوكالات الشرعية والنظامية نيابة عن الشركات التابعة للوقف.

المادة الثالثة والثمانون: رئيس المجلس يمثل المجلس عند الجهات الحكومية وغيرها في توكيله للآخرين، أو تفويضهم، بناء على قرار من المجلس.

المادة الرابعة والثمانون: يصدر المجلس قراراً باسم الوكيل، أو المفوض عنه، وتحديد العمل الذي يقوم به.

المادة الخامسة والثمانون: ليس للوكيل، أو المفوض حق الصلح، إلا إذا أصدر المجلس قراراً بذلك.

المَادَّةُ السَّادِسَةُ وَالْثَّمَانُونَ: لِلْمَجْلِسِ أَنْ يُوكَّلَ وَاحِدًا، أَوْ أَكْثَرَ، مِنْ أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، فِي كُلِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مَهَامِّهِ، مُحَقَّقًا لِمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ لِمُدَّةٍ مُحَدَّدَةٍ.

المَادَّةُ السَّابِعَةُ وَالْثَّمَانُونَ: لِتَحْقِيقِ الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ وَالْثَّمَانِينَ، وَالسَّادِسَةِ وَالْثَّمَانِينَ؛ يُصَدَّرُ مَجْلِسُ النَّظَارَةِ قَرَارًا بِالْأَغْلَبِيَّةِ مُوَقَّعًا بِالتَّوَكُّيلِ، مَنْصُوصًا فِيهِ عَلَى اسْمِ الْوَكِيلِ، وَالْمَهَامِّ الْمُوَكَّلِ بِهَا، وَلَا يَلْزَمُ عِنْدَ التَّوَكُّيلِ حُضُورُهُمْ مُجْتَمِعِينَ لَدَى كَاتِبِ الْعَدْلِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَلَهُمْ مَنْحُ الْوَكِيلِ حَقَّ تَوْكِيلِ الْغَيْرِ مُحَدَّدَ الْمُدَّةِ.

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ وَالْثَّمَانُونَ: التَّعَاقُدُ وَالذُّخُولُ فِي الْمُنَاقَصَاتِ وَالْقِيَامُ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ وَالتَّصَرُّفَاتِ، وَالتَّوَقُّعُ عَلَى الْعُقُودِ وَالْوَثَائِقِ وَالْمُسْتَنْدَاتِ، وَالْإِتِّفَاقِيَّاتِ، وَالْإِنْدِمَاجِ، وَالْإِسْتِحْوَاذِ، وَأَسْتِخْرَاجِ الصُّكُوكِ مِنَ الْمَحَاكِمِ، وَكِتَابَاتِ الْعَدْلِ، وَالْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ، وَغَيْرِهَا.

المَادَّةُ التَّاسِعَةُ وَالْثَّمَانُونَ: الْإِشْرَافُ عَلَى إِدَارَةِ أَمْوَالِ الْوَقْفِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَوْجِهٍ أُسْتِثْمَارِهِ، وَتَنْمِيَةِ مَوَارِدِهِ، وَاتِّخَاذِ الْوَسَائِلِ الْمُنَاسِبَةِ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

المَادَّةُ التَّسْعُونَ: إِنْشَاءُ كَيَانَاتٍ مِنْ مُؤَسَّسَاتٍ وَشَرِكَاتٍ، أَوْ الْمُشَارَكَةِ فِيهَا، أَوْ دَمَجُهَا، أَوْ دَعْمُ مُؤَسَّسَاتٍ وَشَرِكَاتٍ قَائِمَةٍ، وَوَضْعُ مَعَايِيرِ تَقْيِيمِ الْأَدَاءِ وَالضُّوَابِطِ الرَّقَابِيَّةِ وَتَنْفِيذِ الرَّقَابَةِ، وَتَعْيِينِ أَعْضَاءِ مَجَالِسِ الْإِدَارَاتِ، وَتَحْدِيدِ صِلَاحِيَّاتِهِمْ وَأَخْتِصَاصِهِمْ.

المادة الحادية والتسعون: للمجلس عند الحاجة تأسيس شركة يندرج تحتها ما يراه مجلس النظارة من مؤسسات وشركات وغيرها من الأوقاف، ويمنحها مجلس النظارة من الصلاحيات ما تدير به عملها، ويحقق أهدافها، سواء من تلك المنصوص عليها في مهام مجلس النظارة، أو غيرها، مما تقرر أو تقتضيه أنظمتها تأسيس الشركات وعقود تأسيسها.

المادة الثانية والتسعون: عند تأسيس تلك الشركات يتحقق فضل النظارة عن الإدارة بما يحقق الاستفادة من الخبرات، وفضل الجهات الإشرافية والرقابية عن الجهات التنفيذية.

المادة الثالثة والتسعون: تحويل كيان، أو أكثر من الكيانات التي أوقفتها، أو يملكها الوقف، أو يملك فيها حصصاً، أو أسهماً إلى أي نوع من أنواع الشركات بما يحقق مصلحة الوقف من المحافظة على أصله، وزيادة نمائه.

المادة الرابعة والتسعون: التوكيل في البيع والشراء، والإيجار والاستئجار، وغير ذلك من المعاولات المالية والتجارية، وكذا الإفراغ، وقبوله، والتسلم، والتسليم.

المادة الخامسة والتسعون: إبرام عقود التمويلات.

المادة السادسة والتسعون: متى أقتضت التعاملات والعقود ضمانات نقدية أو إنشاء رهون - أيًا كان نوعها - فللمجلس النظارة

إِجْرَاءِ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ يُرَاعِيَ فِي تِلْكَ الرُّهُونِ وَالضَّمَانَاتِ أَنْ تَكُونَ لِمَشْرُوعَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ شَرِكَةٍ مِنْ شَرِكَاتِ الْوَقْفِ الَّتِي تَكُونُ مَسْئُولِيَّتِهَا مُحَدَّدَةٌ بِرَأْسِ مَالِهَا - أَيَّ كَانَ نَوْعُ تِلْكَ الشَّرِكَةِ -، وَسَوَاءٌ كَانَتْ شَرِكَةً قَائِمَةً، أَمْ شَرِكَةً أُنْشِئَتْ لِهَذَا الْغَرَضِ الْمُحَدَّدِ.

المَادَّةُ السَّابِعَةُ وَالتَّسْعُونَ: إِنْشَاءُ الْمُؤَسَّسَاتِ الْخَيْرِيَّةِ وَالْأَهْلِيَّةِ، وَالْمُشَارَكَةُ فِي تَأْسِيسِ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْكِيَانَاتِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ.

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ وَالتَّسْعُونَ: نَقْلُ الْأَوْقَافِ، أَوْ تَغْيِيرُهَا، أَوْ أُسْتَبْدَالُهَا، مَتَى تَحَقَّقَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ.

الباب الرابع عشر: تأسيس كيانات مملوكة للوقف

المادة التاسعة والتسعون: للمجلس تأسيس كيانات - من مؤسسات، وشركات - تكون مملوكة للوقف بالكامل، داخل المملكة، وخارجها.

المادة المئة: الاشتراك مع الغير في تأسيس شركات - أيًا كان نوعها -، داخل المملكة وخارجها.

المادة الحادية بعد المئة: الانسحاب من هذه الشركات، والتوقيع على قرارات تصفيتها، وبيع حصص الأوقاف لهذه الشركات، أو شراء حصص جديدة فيها، أو في شركات قائمة.

المادة الثانية بعد المئة: زيادة رأس مال الشركات، أو إنقاصها، سواء أسهمت الأوقاف في الزيادة أم لا، وتسلم الأرباح، وتمثيل الأوقاف في جمعيات الشركاء، والمساهمين، والجمعيات التأسيسية، والتصويت لصالح الأوقاف في كل ما يتطلب تصويتاً.

المادة الثالثة بعد المئة: للمجلس تعيين وتسميته ممثلي الأوقاف في كل ما ذكر.

المادة الرابعة بعد المئة: إجراء أي تعديل على عقود تأسيس هذه الشركات وأنظمتها الأساسية - أيًا كان نوع هذا التعديل -.

المَادَّةُ الْخَامِسَةُ بَعْدَ الْمِئَةِ: لِلْمَجْلِسِ تَوْقِيعُ جَمِيعِ قَرَارَاتِ الشُّرَكَاءِ وَمَحَاضِرِ الْإِجْتِمَاعَاتِ فِي هَذِهِ الشَّرِكَاتِ، وَالَّتِي تَكُونُ لَازِمَةً لِإِنْفَازِ هَذِهِ التَّعْدِيلَاتِ، بِمَا فِي ذَلِكَ التَّوْقِيعُ أَمَامَ كَاتِبِ الْعَدْلِ عَلَى مُلْحَقَاتِ عُقُودِ تَأْسِيسِ هَذِهِ الشَّرِكَاتِ - أَيًّا كَانَ مَضْمُونُ هَذَا التَّعْدِيلِ -.

المَادَّةُ السَّادِسَةُ بَعْدَ الْمِئَةِ: لِلْمَجْلِسِ تَوْقِيعُ قَرَارَاتِ الشُّرَكَاءِ الْخَاصَّةِ بِتَعْيِينِ الْمُدْرَاءِ فِي هَذِهِ الشَّرِكَاتِ وَإِعْفَائِهِمْ، وَالْقِيَامُ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ، وَاتِّخَاذُ الْإِجْرَاءَاتِ اللَّازِمَةِ لِاسْتِخْرَاجِ السَّجَلَّاتِ وَالتَّرَاخِصِ لِهَذِهِ الشَّرِكَاتِ وَتَسَلُّمِهَا، وَتَسْجِيلِ الْعَلَامَاتِ التَّجَارِيَّةِ وَالْوَكَالَاتِ التَّجَارِيَّةِ وَحُقُوقِ الْمُلْكِيَّةِ وَحُقُوقِ النِّشْرِ وَبَرَاءَةِ الْإِخْتِرَاعِ، وَغَيْرِهَا.

الباب الخامس عشر: تأسيس شركة قابضة للوقف

المادة السابعة بعد المئة: للمجلس تأسيس شركة قابضة للوقف، وله كامل الصلاحيات لإنشائها وتنظيمها.

المادة الثامنة بعد المئة: اعتماد اللوائح المالية والإدارية للشركة القابضة التابعة للأوقاف، وتطوير كل ذلك بما يحقق مصالح الأوقاف.

المادة التاسعة بعد المئة: وضع واعتماد لوائح الإفصاح والإجراءات والأنظمة الإشرافية والرقابية للشركة القابضة التابعة للأوقاف.

المادة العاشرة بعد المئة: اعتماد تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركة القابضة التابعة للأوقاف.

المادة الحادية عشرة بعد المئة: يجوز للمجلس - في أي وقت - إعفاء رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة، أو أي شركة أخرى تابعة للوقف، وجميع أو بعض أعضاء مجلسها دون إبداء الأسباب الموجبة لذلك.

المادة الثانية عشرة بعد المئة: اعتماد توصية مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة للأوقاف بشأن توزيع الغلة الناتج عن استثمارها.

المادة الثالثة عشرة بعد المئة: اعتماد صلاحيات النفقات الرأسمالية للشركة القابضة التابعة للأوقاف.

المَادَّةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَةِ: تَعْيِينُ مُرَاقِبِ حِسَابَاتٍ وَمُرَاجِعٍ خَارِجِيٍّ لِأَعْمَالِ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ وَالشَّرِكَةِ الْقَابِضَةِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ وَالشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لَهَا، وَتَحْدِيدُ أَتْعَابِهِ.

المَادَّةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَةِ: الْمُوَافَقَةُ عَلَى مِيزَانِيَّةِ الْأَوْقَافِ وَالشَّرِكَةِ الْقَابِضَةِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ، وَأَعْتِمَادُ حِسَابِهَا الْخِتَامِيِّ وَسَجَلَاتِهَا الْمَالِيَّةِ، وَأَعْتِمَادُ تَحْدِيثِ أَنْظِمَتِهَا وَفُقًا لِأُصُولِ وَمَعَايِيرِ الْمُحَاسَبَةِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

المَادَّةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَةِ: إِنْهَاءُ وَتَصْفِيَةُ الشَّرِكَةِ الْقَابِضَةِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ وَفُقَ الصَّوَابِطِ الْآتِيَةِ:

١ - صُدُورُ قَرَارِ التَّصْفِيَةِ وَالْإِنْهَاءِ بِالْأَغْلِيَّةِ.

٢ - نَقْلُ مُلْكِيَّةِ أُصُولِ الشَّرِكَةِ الْقَابِضَةِ وَالشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لَهَا إِلَى مُلْكِيَّةِ الْوَقْفِ.

المَادَّةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَةِ: أَعْتِمَادُ لَائِحَةِ ضَوَابِطِ وَالْيَاتِ تَوْزِيعِ الْغَلَّةِ بِمَا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَسْتِمْرَارُ الصَّرْفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ، وَبِرَاعَى فِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

١ - الْمُوَافَقَةُ بَيْنَ مِقْدَارِ الصَّرْفِ وَقَدْرِ الْحَاجَةِ.

٢ - أَنْ يَكُونَ الصَّرْفُ مِنْ خِلَالِ كَيْانَاتٍ مُؤَسَّسِيَّةٍ - قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ - أَوْ غَيْرِهَا.

٣ - الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْوَقْفِ، وَعَدَمُ تَعْرِيزِهِ لِلْمَخَاطِرِ - أَيًّا كَانَ
نَوْعُهَا: اُقْتِصَادِيَّةً كَانَتْ، أَمْ مَالِيَّةً، أَمْ إِدَارِيَّةً، أَمْ سِيَاسِيَّةً، أَمْ اجْتِمَاعِيَّةً،
أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ.

البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ: أَمْوَالُ الْوَقْفِ

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَةِ: تُودَعُ أَمْوَالُ الْوَقْفِ فِي أَيِّ مَصْرَفٍ مُلتَزِمٍ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَا تُودَعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ مُعْتَبَرَةٍ.

الباب السابع عشر: أحكام عامة

المادة التاسعة عشرة بعد المئة: يلتزم المجلس وجميع الجهات التابعة له بأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يصدر منه من أعمال، وتعاملات، وتوجيهات، وقرارات، وغيرها، ويتخذ الوسائل التي تُعين على تحقيق ذلك من لجان شرعية، ونحوها.

المادة العشرون بعد المئة: تسري أحكام هذا النظام على ما وافق المجلس ضمه إليه من غير أملاك الواقف.

وبعد: فإني أوصي أعضاء مجلس النظارة على وجه الخصوص أن يستشعروا عظم أمانتهم للقيام بهذا الوقف، واحترام بعضهم بعضاً في آرائهم ومداوماتهم، وألا يكون اختلاف الرأي موجباً لفرقة، أو شخاء، أو تعصب، أو انتصار للنفس.

ومن رأى من نفسه عجزاً أو تقصيراً في خدمة الوقف؛ فليعتذر عن قبول العضوية، وعن الاستمرار فيها.

كما أوصي كل من تولى شيئاً من هذا الوقف من ذريتي ومن غيرهم أن يجعلها أمانة في عنقه، ويتقي الله فيها، وينصح له، ويبدل فيه قصارى جهده لإنجاحه، وتحقيق أهدافه، وحمايته من أي تغيير أو تبديل.

وَأَذْكُرُ الْجَمِيعَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

أَسْأَلُ اللَّهَ لِكُلِّ مَنْ يَعْمَلُ فِي خِدْمَةِ هَذَا الْوَقْفِ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ،
وَأَنْ يُصَلِّحَ لَهُ ذُرِّيَّتَهُ، وَيَرْزُقَهُ الْجَنَّةَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الْوَاقِفُ:

التَّوْقِيعُ:

شَاهِدُ:

شَاهِدُ:

التَّوْقِيعُ:

التَّوْقِيعُ:



ثَالِثًا: نَمَازُ مِنْ
الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ
(قَابِلَةٌ لِلنَّزْعِ)





أولاً: نماذج الوصية





نَمُودَجُّ مِنَ الوَصِيَّةِ
إِذَا كَانَ المَالُ قَلِيلاً



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَا بَعْدُ:

فَأَنَا الْمُوصِي فَأَنَا الْمُوصِي
أَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أُوصِي - مَنْ تَرَكْتُ
مِنْ أَهْلِي، وَدُرَيْتِي، وَسَائِرِ أَقَارِبِي - بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ
الْبَيْنِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّوَصِّي بِالْحَقِّ،
وَالصَّبْرِ عَلَى ذَلِكَ، وَأُوصِيهِمْ بِمِثْلِ مَا أُوصَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بَنِيهِ
وَيَعْقُوبَ ﴿يَبْنِي إِنْ اللَّهُ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

وَقَدْ أُوصِيْتُ أَنْ يُخْرَجَ ثُلْثُ مَالِي وَصِيَّةً لِي، وَمَصَارِفُهَا:

١ - حَجَّةٌ لِي وَعُمْرَةٌ.

٢ - أَضْحِيَّةٌ لِي وَلِوَالِدَيَّ.

٣ - الْمُتَبَقَّى يُضْرَفُ فِي أَوْجِهِ الْبَرِّ وَالْخَيْرَاتِ - مِنْ بِنَاءِ
الْمَسَاجِدِ، وَحَفْرِ الْأَبَارِ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ -، وَيُقَدَّمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالْوَصِيَّةُ عَلَى تَنْفِيدِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ هُوَ
ثُمَّ مَنْ يَرَاهُ الْقَاضِي.

المُوصِي: التَّوْقِيعُ:

شَاهِدٌ: شَاهِدٌ:

التَّوْقِيعُ: التَّوْقِيعُ:



نَمُودَجُّ مِنَ الوَصِيَّةِ
إِذَا كَانَ المَالُ كَثِيرًا



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا الْمُوصِي فَأَنَا الْمُوصِي
أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أُوصِي - مَنْ تَرَكْتُ
مِنْ أَهْلِي، وَذُرِّيَّتِي، وَسَائِرِ أَقَارِبِي - بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ
الْبَيْنِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّوَصُّي بِالْحَقِّ،
وَالصَّبْرِ عَلَى ذَلِكَ، وَأُوصِيهِمْ بِمِثْلِ مَا أُوصَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِنِيهِ
وَيَعْقُوبَ ﴿يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.
وَقَدْ أُوصِيْتُ بِأَنْ يُخْرَجَ ثُلُثُ مَالِي، وَيُشْتَرَى بِهِ عَقَارٌ، يَكُونُ
وَصِيَّةً لِي.

وَمَصَارِفُ هَذَا الْعَقَارِ:

١ - يُصْرَفُ عَلَى الْعَقَارِ مِنْ غَلَّتِهِ: مَا يَحْتَاجُهُ لِبَقَاءِ أَصْلِهِ
وَصِيَانَتِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

٢ - ثُمَّ يَأْخُذُ الْوَصِيُّ عَلَى تَنْفِيدِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ (٥٪) مِنْ غَلَّةِ
الْعَقَارِ.

٣ - الْمُتَبَقِّي بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَلَّةِ الْعَقَارِ يُصْرَفُ كُلِّ عَامٍ فِيمَا يَلِي:

أ - حَجَّةً وَعُمْرَةً لِي فِي كُلِّ عَامٍ.

ب - أَضْحِيَّةً لِي، وَأَضْحِيَّةً أُخْرَى لِي وَالِدِي وَذُرِّيَّتِي.

ج - إِعَانَةً الْفُقَرَاءِ، وَيَبْدَأُ بِأَقَارِبِي.

د - تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَبِنَاءِ
الْمَسَاجِدِ، وَحَفْرُ الْأَبَارِ.

هـ - عُمُومٌ أَوْجِهَ الْبِرِّ وَالْخَيْرَاتِ، وَيَقْدَمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ
وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالْوَصِيَّةُ عَلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ هُوَ،
ثُمَّ مَنْ يَرَاهُ الْقَاضِي.

..... : الْمَوْصِي

..... : التَّوْقِيعُ

..... : شَاهِدٌ

..... : التَّوْقِيعُ



نَمُودَجُ
مَا لِي وَمَا عَلَيَّ مِنْ حُقُوقِ





(أ)

أَمَلَاكِي



أَمْلاَكِي مِنَ الْأَمْوَالِ

مِقْدَارُ الْمَالِ	أَسْمُ الْبَنْكِ	رَقْمُ الْحِسَابِ	مُلاحَظَاتُ

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

أَمْلاِكِي مِنَ الْعَقَارَاتِ

نَوْعُ الْعَقَارِ	مَكَانُهُ	رَقْمُ الصَّكِّ	مُلاحَظَاتُ

المُوصِي:

التَّوْقِيعُ:

شَاهِدُ:

شَاهِدُ:

التَّوْقِيعُ:

التَّوْقِيعُ:

أَمْلاَكِي مِنَ الْأَعْيَانِ كَالْبُيُوتِ وَالسَّيَّارَاتِ وَنَحْوَهُمَا

نَوْعُ الْعَيْنِ	مَكَانُهُ	رَقْمُ الصَّكِّ	مُلاحَظَاتُ

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :



(ب)
الدُّيُونُ



الدُّيُونُ الَّتِي لِي

الإِثْبَاتُ	التَّارِيخُ	مِقْدَارُ الْمَبْلَغِ	الْأَسْمُ
	١٤ / / هـ		أَقْرَضْتُ
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		
	١٤ / / هـ		

..... المُوَصِّي :

..... التَّوْقِيعُ :

..... شَاهِدٌ :

..... شَاهِدٌ :

..... التَّوْقِيعُ :

..... التَّوْقِيعُ :

الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيَّ

التَّارِيخُ	مِقْدَارُ الْمَبْلَغِ	الْأَسْمُ
١٤ / / هـ		أَقْرَضَنِي
١٤ / / هـ		

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدٌ :

شَاهِدٌ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :



(ج)
الْوَدَائِعُ



الْوَدَائِعُ الَّتِي لِي

الإثبات	نوعُ الوديعة	التاريخ	الاسم
		١٤ / / هـ	أودعت عند
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي:

التَّوْقِيعُ:

شَاهِدٌ:

شَاهِدٌ:

التَّوْقِيعُ:

التَّوْقِيعُ:

الْوَدَائِعُ الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهَا	نَوْعُ الْوَدِيعَةِ	التَّارِيخُ	الْإِسْمُ
		١٤ / / هـ	أَوْدَعٌ عِنْدِي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

..... المُوَصِّي:

..... التَّوْقِيعُ:

..... شَاهِدٌ:

..... شَاهِدٌ:

..... التَّوْقِيعُ:

..... التَّوْقِيعُ:



(د)

العَارِيَّةُ



العَوَارِي الَّتِي لِي

الإنبات	نوع العارية	التاريخ	الإسم
		١٤ / / هـ	أَسْتَعَارَ مِنِّي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدٌ :

شَاهِدٌ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

العَوَارِي الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهَا	نَوْعُ الْعَارِيَّةِ	التَّارِيخُ	الإِسْمُ
		١٤ / / هـ	أَسْتَعْرْتُ مِنْ
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدٌ :

شَاهِدٌ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :



(هـ)

الرُّهُونُ



الرُّهُونُ الَّتِي لِي

الإِثْبَاتُ	نَوْعُ الرَّهْنِ	التَّارِيخُ	الإِسْمُ
		١٤ / / هـ	رَهْنَتْ عِنْدَ
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

المُوصِي :

التَّوْقِيعُ :

شَاهِدُ :

شَاهِدُ :

التَّوْقِيعُ :

التَّوْقِيعُ :

الرُّهُونُ الَّتِي عِنْدِي

مَكَانُهُ	نَوْعُ الرَّهْنِ	التَّارِيخُ	الْإِسْمُ
		١٤ / / هـ	رَهْنٌ عِنْدِي
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	
		١٤ / / هـ	

..... المُوَصِّي :

..... التَّوَقِّيعُ :

..... شَاهِدٌ :

..... شَاهِدٌ :

..... التَّوَقِّيعُ :

..... التَّوَقِّيعُ :



ثَانِيًا: نَمَازُ الْوَقْفِ





نَمُودَجٌ لِلْوَقْفِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا وَقَفْتُ

الوَاقِعَ فِي وَفَقًا مُنَجَّزًا، وَيُضْرَفُ فِيمَا يَلِي:

١ - يُضْرَفُ عَلَى الْعَقَارِ مِنْ عِلَّتِهِ مَا يَحْتَاجُهُ لِبَقَاءِ أَصْلِهِ وَصِيَانَتِهِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢ - يَأْخُذُ النَّاطِرُ عَلَى الْوَقْفِ «٥٪» مِنْ عِلَّةِ الْعَقَارِ.

٣ - الْمُتَبَقِّي بَعْدَ ذَلِكَ يُضْرَفُ فِيمَا يَلِي:

أ - حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ لِي فِي كُلِّ عَامٍ.

ب - أُضْحِيَّةٌ لِي، وَأُضْحِيَّةٌ أُخْرَى لِوَالِدِيَّ وَذُرِّيَّتِي.

ج - إِعَانَةٌ الْفُقَرَاءِ، وَيَبْدَأُ بِأَقَارِبِي.

د - تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَبِنَاءِ
الْمَسَاجِدِ، وَحَفْرُ الْآبَارِ.

هـ - عُمُومٌ أَوْجِهَ الْبِرِّ وَالْخَيْرَاتِ، وَيَقْدَّمُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ
وَالْأَنْفَعُ لِي بَعْدَ وَفَاتِي.

وَالنَّاطِرُ عَلَى هَذَا الْوَقْفِ أَنَا الْوَاقِفُ، ثُمَّ الْأَصْلَحُ فَالْأَصْلَحُ مِنْ ذُرِّيَّتِي.

الوَاقِفُ: التَّوْقِيعُ:

شَاهِدٌ: شَاهِدٌ:

التَّوْقِيعُ: التَّوْقِيعُ:



نَمُودَجٌ لِلْوَقْفِ إِذَا كَانَ كَبِيرًا



الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَأَنَا

مِنَ الْجَارِي فِي مُلْكِي وَتَحْتَ تَصَرُّفِي كَامِلُ الْعَقَارِ، الْوَاقِعُ فِي
بِمَدِينَةِ

الْمَمْلُوكُ لِي بِالصِّكِّ رَقْمَ () فِي / / ١هـ،
وَقَدْ وَقَفْتُهُ وَقَفًا مُنَجَّزًا، وَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا النِّظَامَ لِلْعَمَلِ بِهِ فِي وَقْفِي
هَذَا، وَجَعَلْتُهُ مَوَادًّا أَوْضَحَ فِي الْبَيَانِ وَأَيْسَرَ فِي الْعَمَلِ بِهِ^(١).

الْوَاقِفُ:

التَّوْقِيعُ:

شَاهِدُ:

شَاهِدُ:

التَّوْقِيعُ:

التَّوْقِيعُ:

(١) سَبَقَ ذِكْرُ صِيغَةِ الْوَقْفِ وَنِظَامِهِ إِذَا كَانَ كَبِيرًا، مُفَصَّلًا مِنْ صَفْحَةِ (٦١) إِلَى صَفْحَةِ (٩٦)؛
فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِ.

فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

٣	المُقَدِّمَةُ
٥	أَوَّلًا: الوَصِيَّةُ
٧	تَصْرُفَاتُ الْمَرِيضِ
٨	طَرِيقَةُ التَّصْرُفِ بِالْمَالِ بَعْدَ الْمَوْتِ
٩	حُكْمُ الوَصِيَّةِ
١١	شُرُوطُ الوَصِيَّةِ
١٢	الإِشْهَادُ عَلَى الوَصِيَّةِ
١٣	مِنْ أَحْكَامِ الوَصِيَّةِ
١٤	الْفَرْقُ بَيْنَ الوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ
١٥	صِبْغَةُ الوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا
١٩	صِبْغَةُ الوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا
٢٣	صِبْغَةُ الوَصِيَّةِ بِـ (مَا لِي وَمَا عَلَيَّ مِنْ حُقُوقٍ)
٢٤	(أ) أَمْلَاجِي
٢٩	(ب) الدُّيُونُ
٣٣	(ج) الوَدَائِعُ
٣٧	(د) العَارِيَّةُ
٤١	(هـ) الرُّهُونُ
٤٥	ثَانِيًا: الْوَقْفُ
٤٧	فَضْلُ الْوَقْفِ
٤٨	شُرُوطُ صِحَّةِ الْوَقْفِ
٤٩	أَنْوَاعُ الْوَقْفِ

- ٥١ مَصَارِفُ الْوَقْفِ
- ٥٢ مِنْ أَحْكَامِ الْوَقْفِ
- ٥٣ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوقَفَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُ؟
- ٥٤ هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَنْتَفَعَ بِمَا وَقَفْتُهُ أَوْ أَخَذَ مِنْ عِلَّتِهِ؟
- ٥٥ هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَقْسِمَ مَا أَمْلِكُهُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَنَا حَيٌّ؟
- ٥٦ النَّاطِرُ
- ٥٧ صِغَةُ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا
- ٦١ صِغَةُ الْوَقْفِ وَنِظَامُهُ إِذَا كَانَ الْوَقْفُ كَبِيرًا
- ٩٧ **ثَالِثًا: نَمَازِجُ مِنَ الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ (قَابِلَةٌ لِلنَّزْعِ)**
- ٩٨ أَوَّلًا: نَمَازِجُ الْوَصِيَّةِ
- ٩٩ نَمُودَجٌ مِنَ الْوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا
- ١٠٣ نَمُودَجٌ مِنَ الْوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا
- ١٠٧ نَمُودَجٌ مَا لِي وَمَا عَلَيَّ مِنْ حُقُوقٍ
- ١٠٩ (أ) أَمْلَاكِي
- ١١٧ (ب) الدُّيُونُ
- ١٢٣ (ج) الْوَدَائِعُ
- ١٢٩ (د) الْعَارِيَّةُ
- ١٣٥ (هـ) الرُّهُونُ
- ١٤١ ثَانِيًا: نَمَازِجُ الْوَقْفِ
- ١٤٣ نَمُودَجٌ لِلْوَقْفِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا
- ١٤٧ نَمُودَجٌ لِلْوَقْفِ إِذَا كَانَ كَبِيرًا
- ١٥١ **فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ**